مجلة ارض الشام
المجلد (3) العدد(1)
279-253:(2024)

Sham's Land Journal
Vol. (3) No.(1)
(2024):253-279

الصراع الروسي الأمريكي على أوكرانيا وآثاره على الأزمة في سورية

د. مدين حبيب[1]

1. أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة الافتراضية السورية، ومدير العلاقات العامة والإعلام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
madianhabeb@gmail.com

الملخص:

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر عام 1990، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم في العالم إلى انخفاض حدة المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى حدّ كبير، إلا أن هذه المواجهة ما لبثت أن عادت إلى الظهور مع بداية الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في منتصف شباط من عام 2022.

الكلمات مفتاحية: الأزمة الروسية الأوكرانية– الأزمة السورية– الأهمية الجيوبوليتكية– الأمن الأوربي – الديناميات الجيوسياسية.

حقوق النشر: مجلة أرض الشام - سورية
https://journal.shamlands.sy/index.php/SLJ
تاريخ الايداع:2024/4/15 تاريخ النشر:2024/ 6/22

The Russian-American conflict in Ukraine and its effects on the crisis in Syria

Dr: Madian Habeeb

1 - Professor at the Faculty of Law at the Syrian Virtual University, and Director of Public Relations and Media at the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Summary:

The collapse of the Soviet Union in late 1990, and the exit of the United States of America, the world's greatest power, led to a significant decline in the intensity of the confrontation between Russia and the United States of America. However, this confrontation soon resurfaced with the beginning of the Russian invasion of Ukrainian lands in mid-February of Year 2022.

Keywords: The Russian-Ukrainian Crisis - The Syrian Crisis - Geopolitical Importance - European Security - Geopolitical Dynamics.

المقدمة:

وقد شكل الصراع الروسي الامريكي في أوكرانيا حلقة مهمة في سلسلة التوترات الجيوسياسية العالمية، انعكست في حالة من التوتر الشديد الذي تشهده العلاقات الدولية، كما أدى التصعيد العسكري المرافق إلى تباين النفوذ العالمي بين القوتين الرئيسيتين، في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرة روسيا ضمن حدودها، وجهود هذه الأخيرة لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي (الدول) المجاورة لها واستعادة الأمجاد السوفيتية السابقة.

ومما لا شك فيه أن الحرب الروسية الأوكرانية تعتبر حدثاً عالمياً يلقي بظلاله على العديد من الملفات الدولية، ومن بينها ملف الأزمة السورية، الأمر الذي يستدعي مناقشة الإطار الأوسع لهذه الحرب من خلال:

1- الكشف عن أهمية ومكانة أوكرانيا في الرؤى الاستراتيجية الأمريكية والروسية؛
2- البحث عن جذور هذه الحرب ومسبباتها؛
3- الكشف عن تداعيات وانعكاسات هذه الحرب على ملف الأزمة السورية عموماً وعلى علاقات الأطراف الفاعلة داخل الأراضي السورية بشكل خاص.

أهمية البحث:

تتأتّى أهمية هذه الدراسة من خلال التعرّف على مجريات الأزمة الروسية – الأوكرانية، التي شغلت العالم بعد فترة الهدوء التي حكمت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الانهيار السوفيتي؛ كذلك تحاول الدراسة تسليط الضوء على أهم القضايا التي ظهرت وتزامنت مع تلك الحرب، والكشف عن تداعياتها على الأزمة السورية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية الجيو – استراتيجية والجيوبوليتيكية التي تتمتع بها أوكرانيا في كِلَي المنظورين الروسي والأمريكي (الغربي)، واختلاف الرؤى التي قادت في النهاية إلى اندلاع النزاع المسلح واحتدام حدة المعارك على الأرض؛ كذلك تهدف الدراسة إلى توضيح هذه الأزمة من ناحية أسبابها وإرهاصاتها، ومن ثم تسليط الضوء على تداعياتها العالمية وبصورة خاصة على ملف الأزمة السورية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث باعتبار الحرب الروسية – الأوكرانية حرباً دولية، تقف وراءها قوىً كبرى عالمية، وبالتالي فتداعياتها خطيرة، ويمكن أن تنذر بقيام حرب عالمية ثالثة، بالإضافة إلى الآثار التي تترتب عن هذه الحرب على الأوضاع الدائرة في سورية، وعلى علاقة الأطراف الفاعلة في الأرض السورية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن الأزمة الأوكرانية تبدو في ظاهرها حرباً ما بين روسيا وأوكرانيا، لكنها في واقع الأمر صراع خفي ما بين روسيا من جهة والاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية؛ وأن لهذه الحرب تداعيات لا تقتصر آثارها على الأطراف الداخلة فيها فقط، وإنما تتجاوزها لتطال الإطار الوطني والعالمي وحتى الإنساني لبقية الدول الأخرى.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة؛ كما يُستخدم هذا المنهج كطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة. وبالتالي يعبر المنهج الوصفي التحليلي عن الأسلوب العلمي الذي يعتمد على وصف وذكر خصائص الظاهرة أو الحادثة أو السلوك المدروس، سواء بطريقة كمية أو نوعية

هيكلية الدراسة:

ينقسم البحث إلى مقدمة تمهّد للتعريف بالبحث، ومبحثين؛ يعرض الأول الأهمية الجيوسياسية والجيوبوليتيكية لأوكرانيا، وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطلبين، يتناول الأول أهمية أوكرانيا في الرؤى الروسية والغربية، أما المطلب الثاني فيعرض أسباب الحرب وسيناريوهاتها المستقبلية؛ أما المبحث الثاني فيعرض تداعيات هذه الأزمة على ملف الحرب السورية من خلال ثلاثة مطالب، يسلط المطلب الأول الضوء على الآثار المباشرة للأزمة الأوكرانية على الأوضاع في سوريا، أما المطلب الثاني فيتعرض إلى مواقف الأطراف الفاعلة على الأرض السورية نتيجة الأزمة الأوكرانية، أما المطلب الثالث فيسلط الضوء على الديناميات الجيوسياسية؛ وأخيراً خاتمة تتضمن أهم التوصيات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات كثيرة تناولت الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على المنطقة العربية والعالمية على حدّ سواء، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال: دراسة لمجلة "مجموعة الأزمات" حملت عنوان: "أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث عرضت الدراسة تداعيات الحرب الروسية على كل من الجزائر ومصر وليبيا وسوريا وعلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وبحسب الدراسة فإن الحرب الروسية الأوكرانية قد فاقمت من الأزمات التي تعاني منها بعض الدول، وبخاصة الدول التي تعتمد في غذائها على الخارج، وبخاصة القمح؛ إذ أدت هذه الحرب إلى مزيد من المعاناة لشعوب هذه الدول، في حين كان تأثير الأزمة إيجابياً على دول أخرى، وبخاصة الدول المنتجة للنفط، حيث أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، الأمر الذي أدى إلى زيادة الوفرة المالية لهذه الدول وبخاصة دول الخليج العربي المنتجة للنفط.

وثمة دراسة أجنبية أخرى حملت عنوان " USA and Russia in Syria and Ukraine: The Irony of Geo-Political Interventions" "الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في سوريا وأوكرانيا: التدخلات الجيوسياسية الصلبة"، حيث عرض الكاتب التوجهات والأدوار التي تقوم بها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في هاتين الدولتين، وأن هنالك صارعاً خفياً بينهما، إلا أن مسرحه وأدواته مختلفة.

تمهيد:

هنالك اعتبارات متعددة جعلت الحرب الروسية الأوكرانية تحتل موقع الصدارة في سلم الأحداث العالمية، فهي أول حرب برية في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يُستخدم فيها هذا الكم الهائل من الجنود والأسلحة وتسخَّر لها تلك الإمكانات من المصادر والوسائل غير العسكرية، وهي حرب معقدة تتداخل فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ، ما يدخلها فيما يعرف بنمط الصراعات الاجتماعية الممتدة، وهذا النوع يعد من أكثر أنواع الصراعات صعوبة على الحل، كما أنها حرب عسكرية ميدانية ساحتها الأرض الأوكرانية، أما نطاقاتها السياسية والاقتصادية وآثارها وتداعياتها فأبعد من ذلك بكثير، وهي لا تقتصر على الأطراف الداخلة فيها فحسب وإنما تتجاوزها لبقية دول العالم.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية والجيوبوليتيكية لأوكرانيا

تشغل أوكرانيا موقعاً مميزاً واستراتيجياً في أوربا الشرقية، وتقع على تقاطع الطرق بين أوربا وآسيا، وهي ثاني أكبر دولة في أوروبا من حيث المساحة، وتشغل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى وسط وغرب أوربا، حيث تبلغ مساحتها ما يقارب 631.000 كم^2، وتضم 24 إقليماً، فضلاً عن جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي. ولموقعها أيضاً حساسية سياسية مهمة جداً كحاجز يفصل ما بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، فهي الدولة الأكبر الفاصلة بينهما.

أما عمليات إدماجها بالشراكة الأوربية والأطلسية فتهدف إلى تقليص النفوذ الروسي في تلك المنطقة لإحكام السيطرة عليها. وأما روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءاً من المنظومة الغربية، إذ فضلاً عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تعتبر ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.

المطلب الأول:

أهمية أوكرانيا في الرؤى الاستراتيجية الأمريكية والروسية

تعد أوكرانيا ذات أهمية حيوية جيو – سياسية، وجيو– استراتيجية بالنسبة للغرب عموماً وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، وتتمثل وجهة النظر الأمريكية والأوروبية بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعد جزءاً من بناء "أوروبا كاملة وحرة وآمنة".[1] ويتطلب استكمال عمليات تأمين أوروبا – التي أخذت تتسارع منذ تسعينيات القرن العشرين عبر توسيع نطاقي حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي– تقليصَ نفوذ روسيا في الأراضي "الأوروبية" ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية، عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية؛ ما يمكّن الغرب من إحكام سيطرته على "البوابة" الشرقية بدرجة كبيرة.

وبحسب "بريجينسكي" فإن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، قد تأخروا في إدراك الأهمية الجيوبوليتكية لأوكرانيا، التي تشكل جزءاً مهماً من (المنطقة المركزية)، وهي بمثابة جسر ومنطقة عازلة تفصلهم عن روسيا، ووجودها كدولة مستقلة يساعد على تحويل موقف روسيا التي لا تستطيع أن تصبح امبراطورية عالمية قوية من دون أوكرانيا.[2] وبالتالي لن يفرّط الغرب في فرصة وجود استعداد ورغبة قيادية وشعبية أوكرانية في التقرّب منه، وربما الاندماج في مؤسساته، ويعني تحقيق ذلك حصول الغرب على أفضلية أمنية واقتصادية وسياسية في هذه المنطقة الحيوية التي تسمى في مصطلحاته (قلب الأرض). كما يدرك الغرب أن تراجعه في أوكرانيا قد يرسل رسالة سلبية إلى حلفائه الآخرين في أوربا الشرقية بعدم موثوقية وعدم إمكانية الاعتماد عليه في حال تعرضهم أيضاً للتهديد من قبل روسيا، سيما إذا استعادت روسيا قوتها الدولية والإقليمية السابقة.

وبحلول عام 2014 أصبح الاتحاد الأوربي، شأنه في ذلك شأن حلف شمال الأطلسي، يضم في عضويته 28 دولة منها دول على تماس مباشر بالأرض الروسية، كدول البلطيق (ليتوانيا، لاتفيا، استونيا)، كما ضم معظم دول أوربا الشرقية، ولجأ إلى عقد شراكات مع دول مهمة بالنسبة إلى مستقبل أوربا مثل أوكرانيا تمهيداً لتهيئتها ربما للعضوية الكاملة مستقبلاً.

---

[1] - قدورة عماد، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا: بؤرة الصراع"، سياسات عربية، العدد 9، الدوحة: (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات)، تموز 2014، ص 52.

[2] - ريجنسكي زبيغنو، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية، وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، دمشق: (مركز الدراسات العسكرية)، ط2. ص: 49.

وعلى الجانب الآخر؛ شكلت أوكرانيا جزءاً هاماً من الامبراطورية الروسية، ولم يكن بالإمكان فصلها عن روسيا، التي عدّتها جزءاً هاماً من منطقة نفوذها بعد الانهيار السوفييتي. أما عرقياً فينتمي الجزء الشرقي والجنوبي من سكان أوكرانيا إلى روسيا، ويشكل الروس ما يقرب من 17 % من سكان أوكرانيا، كما تمثل أوكرانيا حجر الزاوية بالنسبة للدفاعات الروسية، وتعد امتداداً طبيعياً للصناعة والزراعة الروسية، وكذلك فإن أهميتها تنبع من كونها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في أوربا.

كما تمثل أوكرانيا نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى باقي أنحاء أوروبا، وهمزة الوصل لمعظم البنى التحتية للصناعات الروسية، سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق والسكك الحديدية،" من المعروف أن العديد من الأسلحة الروسية مثل محركات طائرات الهليكوبتر الروسية القتالية، ومحركات العديد من السفن الحربية الروسية أنتجت في المصانع العسكرية الأوكرانية، كما أن ما يزيد على نصف مكونات الصواريخ الباليستية الروسية العابرة للقارات تنتج في أوكرانيا" و قد أدت عدم فعالية العقوبات لغربية على روسيا إلى خوف أوروبا من التداعيات السلبية على اقتصادها.[3]

من خلال ما سبق يظهر بأن روسيا تسعى لإبراز مكانتها الدولية والإقليمية، من خلال الحرص على تحقيق مصالحها الجيوستراتيجية، عن طريق إبقاء نفوذها الجيوسياسي على دول الخارج القريب، ولقد أدرك الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، منذ توليه الحكم، بأن مستقبل روسيا مهدد، لذلك سعى لوضع هدفين رئيسين، بقصد استرجاع قوة روسيا وهيبتها وقدرتها على التأثير في العالم، وهما:

1- إعادة هيبة السلطة المركزية.

2- وضع مخطط اقتصادي، طويل المدى يرفع معدل التنمية إلى أقصى مستوى ممكن.

لقد رأت روسيا في توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً ومحاولته ضم أوكرانيا إلى منظومته السياسية والاقتصادية والعسكرية تهديداً لها، واعتبرت ذلك سبباً كافياً لشن الحرب بهدف الحصول على ضمانات غربية بعدم انضمام أوكرانيا إلى الحلف، ووقف التصعيد العسكري شرق أوكرانيا. وكانت روسيا قد طالبت بتوقف أوكرانيا عن محاولة استعادة السيطرة على المناطق الانفصالية المدعومة من روسيا في إقليم دونباس، الذي يضم مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك في شرق أوكرانيا، حيث يمثل ذلك خرقاً لاتفاقي "مينسك 1" عام 2014م، و"مينسك 2 "عام 2015م، اللذين تم التوصل إليهما تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأكدت روسيا محاولة حلف شمال الأطلسي استمالة جورجيا على حدودها الجنوبية الغربية، وضم فنلندا والسويد في منطقة البلطيق، وبالطبع أوكرانيا التي عملت مع بيلاروسيا كعازل لروسيا مع عضو في حلف شمال الأطلسي هو بولندا، وأن تمديد حلف الناتو إلى الشرق بهذا الشكل سيوفر أرضية يمكن لقوات حلف شمال الأطلسي أن تتحرك عليها نحو روسيا، بالإضافة إلى تقليل وقت استجابة روسيا في حالة وقوع هجوم نووي عليها.

---

[3] - أبوزيد أحمد محمد، "الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة، في فهم الواقع الدولي"، على الرابط:http://bit.ly/1D6Fpm

المطلب الثاني:

أسباب الأزمة وآفاقها المستقبلية

أولاً: أسباب الأزمة:

تعود بدايات الأزمة الأوكرانية إلى الاحتجاجات التي اندلعت ضد الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" بعد توقيعه اتفاق مع روسيا تحصل بموجبه أوكرانيا على قرض بقيمة 51 مليار دولار ومزايا تفضيلية فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي، وتصل إلى نسبة ثلث سعره قياساً بأسعاره في باقي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق في تلك الفترة، لكن هذا الاتفاق قوبل برفض شعبي وقيام ما سمي "بالثورة البرتقالية" في تشرين الثاني عام 2004، كرد فعل على ما قيل أنه "عملية تزوير للانتخابات" التي أدت إلى وصول الرئيس "ليونيد كوتشما" الموالي لروسيا إلى سدة الحكم في أوكرانيا، والذي تغلب من خلالها على مرشح المعارضة الموالي للغرب "فيكتور يوشنكو"، الأمر الذي أثار احتجاج المعارضة ودفعها للخروج في مظاهرات جسدتها الثورة البرتقالية.[4]

ترافقت هذه الأحداث باتساع نطاق الخلاف داخل البرلمان الأوكراني، الذي انقسم بين مؤيد للغرب ومؤيد لروسيا الاتحادية، لكن فوز الكتلة المؤيدة للغرب في بداية عام 2009، أدى إلى تفاقم الأزمة، ودفع بروسيا إلى رفع أسعار الغاز وإيقاف الامدادات الموجهة إلى أوكرانيا، وقد عمقت هذه الإجراءات، بالتزامن مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، ما كانت تعانيه أوكرانيا أصلاً من أوضاع اقتصادية صعبة جداً في تلك الفترة.

لكن الانتخابات التي جرت في بداية عام 2010 أدت إلى تغيير مجرى الأحداث مع فوز "يانوكوفيتش" المؤيد لروسيا، والذي أعاد العلاقات الروسية الأوكرانية إلى سابق عهدها. لكن الأحداث ما لبثت أن عادت إلى التفاقم مع رفض "يانوكوفيتش" توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي.

وبالتالي فقد مثلت العلاقة مع الاتحاد الاوربي المحور الرئيس للأزمة الأوكرانية، وأدت إلى قيام الانتفاضة الأوكرانية الثانية خلال أقل من عشر سنوات، وهذه العلاقة في جوهرها تمثل مجموعة الإشكاليات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي كانت تعانيها أوكرانيا نتيجة تمزق توجهاتها بين الغرب والشرق. ونتيجةً لذلك عمد الاتحاد الأوربي إلى الشروع بمباحثات اتفاق شراكة مميزة بين أوروبا وأوكرانيا، وعرض من خلالها تقديم قرض لأوكرانيا، لكن الرئيس "يانوكوفيتش" رفض العرض بحجة أنه لا يسد حاجات البلاد المالية الضرورية.

بعد ذلك عرضت روسيا مساعدات مالية بقيمة 51 مليار دولار وتخفيض أسعار الغاز المصدر إليها، وقد ظن الرئيس "يانوكوفيتش" أن هذا العرض يكفي لإيقاف حركات الاحتجاج ضده في أوكرانيا. لكن البرلمان الأوكراني رضخ في نهاية الأمر لمطالب المعارضة ورفض العرض الروسي

[4] - برس فرانس، "أوكرانيا: توقيع اتفاق سلام في مينسك بين الحكومة والانفصاليين"، صحيفة العربي الجديد اليومية الشاملة، على الرابط: zkc7tz/gl.goo://h

في محاولة منه لتطويق مؤشرات الانحدار إلى حرب أهلية، وتم إقالة حكومة "يانوكوفيتش" والعودة إلى دستور عام 2004، الذي يعزز سلطات البرلمان على حساب سلطة الرئيس، وبالتالي تم عزل الرئيس الذي رفض قرار البرلمان، لكن في النهاية، وبنتيجة تصويت الأغلبية، تسلم رئيس البرلمان سلطات الرئيس "يانوكوفيتش" الذي رفض قرار البرلمان إلا أنه في النهاية غادر قصر الرئاسة متوجهاً إلى شرق البلاد.[5]

وقد استغلت روسيا الفوضى في أوكرانيا وقامت بضم شبه جزيرة القرم بعد إجراء استفتاء شعبي، بحجة حماية المواطنين من أصول روسية، وقد أجج هذا الضم الغضب الأمريكي والغربي، كما رفضت الحكومة الأوكرانية انضمام القرم لروسيا دون موافقة السلطات المركزية، وهو ما اعتبرته مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية على إجراء الاستفتاء.

ولا شك بأن الموقف الروسي في شبه جزيرة القرم كان مبنياً على مجموعة من الحسابات الروسية الداخلية والخارجية، إذ لا بد لروسيا من السيطرة على القرم في حال أرادت استرجاع قوتها ومكانتها العالمية، وهي لن تسمح بانضمام أوكرانيا للغرب إذا أرادت الحفاظ على فِنائها الخلفي (الجوار القريب)، والذي تشكل فيه أوكرانيا عمقاً استراتيجياً لها، وتعتبر كحاجز صد في مواجهة التأثيرات الغربية، أما مدينة "سيفاستوبول" على البحر الأسود، فتشكل القاعدة الأساس للأسطول الروسي على البحر الأسود، كما أن موقع شبه جزيرة القرم مميز جداً ويعطي روسيا زخماً مؤثراً، سواء في منطقة البحر الأسود أو في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد جهدت الأطراف الدولية لاحتواء الأزمة الأوكرانية بعد اندلاعها مباشرةً، فتم توقيع اتفاقية "مينسك الأولى"[(*)6] بين الانفصاليين والحكومة الأوكرانية في أيلول عام 2015، كما وقعت اتفاقية "مينسك الثانية" من قبل فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا، والتي نصت على وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. وما من شك بأن هذه الاتفاقية أسهمت في تخفيف حدة التوتر مع روسيا، وفتحت المجال للتفاوض، لكن الحكومة الأوكرانية أصرت على ضرورة نشر قوات حفظ السلام في شرقي أوكرانيا.

وتتفق العديد من الدارسات التي ترى أن تدخل روسيا في أوكرانيا جاء لتحقيق أهداف جيو-استراتيجية، تتعلق بفهم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لأمن روسيا، بوصفها دولة عظمى ذات مجال حيوي، ولا تقبل بتحالفات عسكرية على حدودها، وتريد أن تفرض هيبتها، واحترام مصالحها على من يسعى إلى الإضرار بتلك المصالح.

---

[5] حمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية و السندان الروسي (2-2) "، يومية الوطن، عمان: على الرابط: http3://:details/com.alwatan، اطُّلِعَ عليه في: 2017/10/18.

* بروتوكول مينسك هو اتفاق لوقف الحرب في دونباس في شرق أوكرانيا، وقع عليه ممثلو روسيا وجمهورية دونيتسك وجمهورية لوغانسك ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية في 5 أيلول 2014، وذلك بعد محادثات مكثفة في مينسك في بيلاروسيا، وتم تنفيذ الاتفاق بعد عدة محاولات لوقف إطلاق النار في دونباس، لكن هذا الاتفاق فشل في ترسيخ وقف إطلاق النار، فأعقبه إجراءات أخرى سميت بـ "مينسك الثانية" في 14 شباط 2015، لكن هذا الاتفاق فشل أيضاً في وقف القتال، غير أن هذه الاتفاقات تظل الأساس لأي حل مستقبلي للنزاع في أوكرانيا.

وهنا تبدو العلاقة مع الاتحاد الأوربي السبب المحوري الذي تدور حوله معطيات الأزمة الأوكرانية بعد تفاقمها منذ منتصف شباط 2022، ودخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية، بعد مرحلة طويلة من الدبلوماسية العقيمة انتهت بغزو القوات الروسية لأوكرانيا.

لقد أعادت الأزمة الروسية الأوكرانية بعد احتدام الصراع العسكري ودخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، نتيجةً لتقاطع المصالح الاقتصادية والتحالفات السياسية سواء المعلنة أو غير المعلنة. وفي هذه الأجواء عمدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى فرض المزيد من العقوبات على روسيا، كما أقدم الحلف على نشر قواعد عسكرية له على تخوم روسيا بهدف القيام بمناورات عسكرية في البحر الأسود، وقد تزامن هذا الإجراء مع قرار وزراء دفاع دول حلف شمال الأطلسي إنشاءَ قوة جديدة سميت "رأس الحربة"[7] على الحدود مع روسيا بهدف التصدي لروسيا في حال قيامها بأي تصعيد.

لقد أحدثت الأزمة الروسية الأوكرانية تغيرات جذرية في القارة الأوربية، أدت إلى إحياء مفهوم الأمن الأوربي وتخلي بعض الدول الأوربية كـ فنلندا والسويد عن حيادها، وتراجع ألمانيا عن أحد أهم ثوابتها، والمتمثلة بتحجيم الإنفاق العسكري وعدم التورط في أية نزاعات مسلحة خارجية، كما دفعت هذه الأزمة إلى تجدد فكرة قيام جيش أوربي موحد.

ويرى بعض الباحثين أن عملية الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية عمليةٌ مبررة، وهي بمثابة خطوة دفاعية استباقية، نظراً لوجود تهديد أمني واستراتيجي متمثلٍ باقتراب البنية السياسية والعسكرية لحلف شمال الأطلسي من الحدود الروسية، مما مثل خطراً على روسيا، والتي بدورها تحركت لوقف هذا الخطر الزاحف والقريب من حدودها.

ثانياً: السيناريوهات المتوقعة في ظل التطورات الراهنة:

ما من شك أنّ السبب الرئيس الذي دفع بروسيا إلى القيام بعملياتها العسكرية في أوكرانيا هو ميل هذه الأخيرة إلى الغرب، ونيتها الانضمام إلى منظومته السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهو ما تعتبره روسيا تهديداً حقيقياً لأمنها القومي، ولن تسمح به مطلقاً مهما كلفها ذلك.

وبالتالي، لا يبدو سيناريو انتصار روسيا مستبعداً في هذه الحرب بالنظر إلى أن مصير أوكرانيا بالنسبة لروسيا أكثر أهمية منه إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولن تتوانى روسيا في سبيل

[7]- وافقت كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وبولندا على الانضمام إلى هذه القوات، وتتألف من كتيبة برية تقدر بنحو 5 آلاف مقاتل وتتلقى الإشارات والعمليات من قوات جوية وبحرية وقوات خاصة. والمقصود برأس الحربة هو الجزء من الجهاز العسكري الذي يواجه العدو مباشرة، ودأب الباحثون على إطلاق المصطلح على القوات التي تتموضع في المقدمة لتتلقى الضربات أولاً. المصدر: الدكتور علي سباح صابر: روسيا – أوكرانيا الأسباب والنتائج، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 35. تموز 2022. ص. 90.

تحقيق هذا الهدف، والمتمثل في تخلي أوكرانيا عن فكرة الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، ونزع سلاحها، والتزامها الحياد، شأنها في ذلك شأن النمسا والسويد، وأن تعترف باستقلال لوغانسك ودونتيسك الانفصاليتين، وأن شبه جزيرة القرم جزء من روسيا،[8] وفي حال تحققت هذه الشروط فإن الحرب على أوكرانيا ستتوقف، لكن حرب الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والإعلامية ضد روسيا لن تتوقف، وهنا قد نشهد قيام تحالف صيني روسي هدفه التخلص من الهيمنة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي التمهيد لظهور عالم متعدد الأقطاب.

كذلك قد يمهد انتصار روسيا وتنفيذ شروطها الطريقَ إلى قيام حكومةٍ في أوكرانيا مواليةٍ وتابعةٍ لروسيا، الأمر الذي يعني ابتعاد أوكرانيا عن الغرب، ما يعني في النهاية تراجع الهيمنة الأمريكية في أوروبا، وحدوث تغيرات جذرية في مفهوم الأمن الأوربي.

لا يبدو سيناريو التفاوض بين روسيا والغرب مستبعداً لحل الأزمة الأوكرانية، والاتفاق على هدنة تمنح أوكرانيا استقلالها وحق تقرير مصيرها واختيار توجهاتها، والانضمام سياسياً واقتصادياً إلى الجهة التي تختارها. لكن الحل التفاوضي سوف ينبني على عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، وعدم وضع صواريخ للحلف قريبة من الحدود الروسية. وبالتالي يتوجب على الغرب التخلي عن فكرة توسيع حلف شمال الأطلسي، والعمل على إنقاذ الاقتصاد الأوكراني، فليس من مصلحة أحد وجود دولة فاشلة على حدوده.

لكن سيناريوهات حل الأزمة الأوكرانية تبدو جميعها في يد روسيا، وقد يوظف الغرب ورقة أوكرانيا بهدف الضغط على روسيا للحصول على تنازلات مهمة، ورغم احتدام حدة التوتر فيما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في فترات كثيرة، إلا أن كل منهما كان يقدم تنازلات بهدف التوصل إلى حل نهائي، كما أن تطورات الأزمة عمقت الوعي الأوربي والأمريكي بأهمية المنطقة لروسيا وخطورة التدخل فيها أو التورط بعمل عسكري يرهق الجميع مادياً وبشرياً.

ويبقى سيناريو استخدام القوة النووية الروسية مستبعداً على الرغم من اتساع دائرة الحرب لتتجاوز حدود أوكرانيا، وقد تجد روسيا في استمرار تزويد الغرب لأوكرانيا بالسلاح عدواناً يجب الرد عليه، فتستمر في غزو دول الاتحاد السوفييتي السابق مثل مولدوفا وجورجيا لإعادة أمجاد الامبراطورية الروسية، وتلجأ إلى تهديد دول البلطيق التي هي أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وتفتح ممراً إلى مدينة كالينيغراد الساحلية الأمر الذي ينبأ باندلاع حرباً شاملة مع حلف شمال الأطلسي. ويبدو مثل هذا التصعيد وارداً في ظل إعلان القيادة الروسية وضع السلاح النووي في أعلى درجات الاستعداد، الأمر الذي يعد بمثابة تذكير بالعقيدة الروسية التي لن تتوانى عن استعمال سلاحها النووي في

[8] طالب الدغيم: بوتين نحو المجد الأوراسي والارتباك الاستراتيجي الغربي، عمران، 5 مارس ،2022 متاح عبر الرابط التالي: Zf6ba/us.cutt://h

ساحة المعركة إذا دعت الحاجة لذلك، وليس هنالك ما يمنع من تطور الحرب لتصبح عالمية في حال استمرار الغرب باستفزاز روسيا. [9]

أما سيناريو هزيمة روسيا فمستبعد أيضاً، لأن هذه الهزيمة تعني تفكك روسيا، شأنها في ذلك شأن هزيمة الاتحاد السوفييتي بعد هزيمته في أفغانستان، وهزيمتها هنا تعني خروجها من دائرة القوى العظمى العالمية، وتعني أيضاً انسحابها من أوكرانيا من دون تحقيق أهدافها. ولأن روسيا ترفض الهزيمة؛ فقد هددت برفع جاهزية سلاحها النووي إلى أقصى درجات الاستعداد، وفي هذا التهديد رسالة واضحة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بأن روسيا لم تدخل أوكرانيا لتخرج منها مهزومة، ناهيك عن أن هزيمة روسيا العسكرية في أوكرانيا لن تبقى في حدود أوكرانيا وحسب، بل سيتردد صداها في الفضاء الحيوي الروسي ويتجاوزه إلى داخل روسيا أيضاً، ومن هنا يبدو سيناريو هزيمة روسيا في هذه الحرب صعباً وأحياناً مستحيلاً.

وبالتالي فإن آثار هذه الحرب لا تقتصر على الدولتين المتحاربتين (روسيا وأوكرانيا) فقط، بل تتجاوزها لتبدو صراعاً دولياً بين قوىً عظمى، تتجسد فيه رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استنزاف روسيا عسكرياً واقتصادياً، وإضعاف دورها كقوة كبرى، وسلبها مناطق نفوذها وقوتها.

المبحث الثاني: نتائج الحرب الأوكرانية على سورية

ما تزال الحرب في أوكرانيا التي تلت الغزو الروسي في مراحلها المبكرة. لكن في حين ما يزال من المبكر كثيراً قياس الأثر الكامل لهذه الحرب على أزمات الدول الأخرى، إلا أنه بات من الواضح أن التداعيات ستكون متعددة الأبعاد، ولا تقتصر آثارها على المجال العسكري، بل تتعداها إلى الميادين الأخرى أيضاً، مع قيام أطراف الصراع بإعادة التموضع في مواجهة بعضها بعضاً وحيال العالم الخارجي.
وكونُ روسيا طرفاً رئيساً في تفاعلات أمن منطقة الشرق الأوسط بعد تدخلها في صراعات المنطقة كسورية واليمن وليبيا، فإن دخولها في صراع مع القوى الغربية في أوكرانيا سيحمل تداعيات عديدة على الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

ومما لا شك فيه أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى المزيد من تدهور الأوضاع في سورية، فالعنف والتصعيد العسكري واتساع نطاق المواجهة وطول أمد هذه الحرب أدى إلى مواجهة أوسع مدى فيما بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، وهذا من شأنه أن يعرّض التعاون المتعدد الأطراف في إدارة النزاع وحل الصراعات والقضايا الإنسانية في سورية للخطر، وقد يؤدي طول أمد الصراع إلى تعطيل وتعقيد الوضع الراهن المضطرب والمتدهور أصلاً في سورية.

[9] - إف. ستيفن لاربي، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوربية جراء الضغوط الروسية، مؤسسة راند. كاليفورنيا، 2017، ص: 9.

إن نتائج الصراع الروسي الأوكراني يمكن أن تؤثر ولحد بعيد في اتفاقات وقف إطلاق النار، وإلى مزيد من التصعيد العسكري بين إيران وأعدائها، وهذا قد ينعكس على القتال الدائر ضد داعش، ويعرض عمليات تقديم المساعدات الانسانية للشعب السوري وبصورة خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة السورية للخطر. وهذا ما يفسر سعي الدول الأوربية وبكل جهد لفصل الحرب في أوكرانيا عما يحدث في سورية، لا بل ومضاعفة الجهود لتأمين وصول المساعدات الانسانية إلى مناطق سورية المنكوبة بالحروب والأوضاع الانسانية المتردية أصلاً.

وعلى الرغم من تقليص وتراجع العمليات العسكرية وبشكل كبير خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أن الاستقرار في سورية ما زال هشاً، سيما وأن حل هذا الصراع شهد جموداً طويل الأجل. وعموماً، هنالك خمس دول أجنبية (ناهيك عن العديد من الميليشيات الأجنبية والمحلية) تتمتع بوجود عسكري على الأرض السورية، وعلى الرغم من تمايز مناطق النفوذ لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا في سورية، إلا أن الحدود بين هذه القوى على الأرض بقيت محل صراع ونزاع فيما بينهم.

المطلب الأول:

الآثار المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على الأوضاع في سورية

مما لا شك فيه أن الحرب الروسية الأوكرانية تركت آثارها المباشرة على الأوضاع الدائرة في سورية، فقد أسهمت بمزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية المنهارة بالفعل، إذ يصنف هذا البلد ضمن قائمة البلدان ذات الدخول المتوسطة على الرغم من توافر معظم مقومات الحياة فيه، إلا أن هذا الوضع قد ازداد سوءاً بسبب اندلاع الحرب الأوكرانية ومشكلات النزوح على نطاق واسع، ناهيك عن العقوبات الغربية وخصوصاً الأمريكية، بالإضافة إلى سوء الإدارة، وانتشار فيروس كوفيد 19، وتداعيات الانهيار المالي في لبنان. وحتى قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية كان أكثر من 90% من سكان سورية يعيشون في فقر، وهنالك نسبة كبيرة منهم تعتمد على المساعدات، ناهيك عن تراجع الأمن الغذائي، حيث حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في كانون الأول عام 2021، من تفاقم خطر المجاعة في سورية نتيجة تعاقب سنوات الجفاف في هذا البلد والتراجع الحاد في إنتاج القمح فيه.[10] ناهيك عن أن برنامج الغذاء العالمي، الذي يعتمد إلى حد كبير على الإنتاج الأوكراني تعرض لضغوط كبيرة، نتيجة تدهور وفقد الإمدادات، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة عدد السكان المحتاجين. وبالتالي، واعتباراً من أيار 2022، تم تقليص المساعدات الإنسانية التي كانت تقدم لأكثر من مليون ونصف شخص في شمال غرب سورية، أما المناطق

[10] - Sinem Adar, Muriel Asseburg, Hamidreza Azizi, Margarete Klein, Mona Yacoubian," The War in Ukraine and Its Impact on Syria", SWP Comment 32. April 2022.

التابعة لسيطرة الحكومة السورية فلم تثمر الإجراءات والتدابير التقشفية، مثل التقنين وضبط الأسعار والقيود على التصدير، في منع الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة.

وفي المقابل، ما تزال التأثيرات المباشرة للحرب الروسية – الأوكرانية على الديناميات الجيو – استراتيجية في سورية محدودة، فالقوى الخارجية الرئيسة العاملة، والتي لها حضور عسكري على الأرض السورية، تقوقعت كل منها في النطاق الذي تسيطر عليه، وحاولت عزل تعاونها عما يجري على الساحة الأوكرانية. فالنزاع العسكري بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بقي مستمراً في الأرض السورية، وكذلك الحال بين روسيا وإسرائيل، في حين أبقت روسيا على تعاونها مع تركيا، والمتمثل بالقيام بدوريات مشتركة في شمال سورية بناءً على اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آذار 2020، كذلك تستمر المحادثات غير الرسمية بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي من جهة ثانية بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى السوريين. كذلك يستمر توتر العلاقات فيما بين إسرائيل وإيران سواء في سورية أو في محيطها، ناهيك عن استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية على أهداف مرتبطة بإيران في سورية.

<u>أولاً:</u> أولويات القوى الخارجية ومصالحها في سورية بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا:

من المرجح أن تبقى سورية غير مستقرة حتى لو انتهى الصراع في أوكرانيا عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي ستبقى مصالح واستراتيجيات اللاعبين الخارجيين المهيمنين في سورية على حالها، غير أن تكتيكاتهم على الأرض قد تتغير ويمكن أن تتأثر بمدى تطور الصراع الأوكراني أو طول أمده وكذلك احتمالات تطور التصعيد إلى مواجهة أوسع بين حلف شمال الأطلسي وروسيا.

- فبالنسبة إلى روسيا ستبقى أولويات سياستها الخارجية، والمتمثلة بإنشاء منطقة نفوذ لها في مناطق الاتحاد السوفييتي السابق وإعادة رسم نظام الأمن في أوروبا بما يتماشى مع المصالح الروسية، على حالها ودون تغيير. فالحرب مع أوكرانيا وما تبعها من مواجهة مع الغرب تسببت في خلق حالة من عدم الاستقرار في داخل روسيا، لكن الانتصار في هذه الحرب يمثل أهمية وجودية بالنسبة لروسيا. وهذا يفسر أن أوكرانيا تمثل أولوية في السياسة الخارجية الروسية، التي تشمل أيضاً منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموماً، وسورية خصوصاً. كذلك لا يمكن أن ترضخ روسيا لفشل سياستها في سورية، لكن العملية العسكرية الروسية في سورية قد أصبحت أكثر رمزية بالنسبة لطموحات روسيا كقوة عظمى خصوصاً، أنها تواجه تحدِّياً كبيراً في تأمين موقعها في سورية بقدرات ضعيفة ومنخفضة.

حري عن القول إن مصلحة روسيا الاستراتيجية تقتضي الحفاظ على قواعدها الجوية والبحرية في سورية، فالحضور الروسي في هذه المنطقة يدعم حضورها العسكري في منطقة شرق المتوسط عموماً، والذي أصبح أكثر أهمية نتيجة تزايد المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية

وحلف شمال الأطلسي. وتدرك روسيا أن غزوها للأراضي الأوكرانية لا ينطوي على مخاطر حقيقية في تقويض وجودها العسكري في سورية على المدى القصير، لأن ذلك الحضور يقتصر بصورة أساسية على قوى الدفاع الجوي وقوات من الشرطة العسكرية أكثر من كونه قوى نظامية برية بقطعات عسكرية كبيرة. إذ يقتصر الوجود العسكري الروسي في سورية بحسب الدراسة الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية (IISS) في 2022 عن وجود حوالي (4000) عنصر فقط. وهنا لا بد من التذكير أن الحرب في أوكرانيا يمكن أن يكون لها تأثير كبير على إعادة الانتشار الروسي للقوات غير النظامية، فمن أجل سد الثغرات في الساحة الأوكرانية يمكن لروسيا أن توظف شركات عسكرية خاصة ومتطوعين من سورية إلى أوكرانيا، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف القوات العسكرية السورية في مواجهة القوى المناوئة لها.

كذلك لا بد لتركيا، وذلك على المدى المتوسط، في حال قررت إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل في وجه السفن العسكرية الروسية من وإلى موانئ البحر الأسود، أن تزيد التكاليف على روسيا، وتحميلها أعباء إضافية من خلال ضرورة إيصال التعزيزات والإمدادات للقوات الروسية في سورية عن طريق الجو.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب على روسيا إلى تراجع الاقتصاد الروسي، الأمر الذي سيترك آثاره على السياسة الروسية في سورية ويحد من قدرة روسيا على الانخراط في جهود إعادة الإعمار في سورية أو المساهمة في تنمية اقتصادها.

ما من شك أن لروسيا مصلحة قوية في الإبقاء على الترتيبات والتوافقات الحالية في سورية، وذلك نتيجة انشغالها بالحرب في أوكرانيا، على الأقل في المدى القصير. ومن المرجح أن تتجنب روسيا أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى مواجهات مسلحة كبيرة في سورية، لأن ذلك سيؤدي إلى إرهاق القوات الروسية القليلة أصلاً في سورية. وفي مقابل المواجهة الروسية مع الغرب، ما تزال روسيا تمتلك من الوسائل ما يمكنها من عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، أو حتى فض نزاع مسلح على الأرض السورية، وبالتالي، فهي ستواصل السعي إلى تعزيز موقف الرئيس بشار الأسد، من خلال دفع الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية المضي في تطبيع علاقاتها مع الحكومة السورية.

– أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ فمن المرجح أن مصالحها وسياستها لن تتأثر إلى حد كبير بالحرب الروسية الأوكرانية، إذ تدّعي أمريكا أن حربها ضد داعش مستمرة، وأنها تدعم وقف الأعمال الحربية في شمال شرق سورية وفي محافظة إدلب، وتعمل على ضمان استمرار تدفق المساعدات الانسانية، والمطالبة بمحاكمة النظام، والتوسع في التحقيقات الدولية فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وأخيراً السعي للوصول إلى تسوية سياسية في سورية من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبصورة خاصة القرار رقم /2254/ الصادر

في كانون أول عام 2015، ومحاربة الوجود والنفوذ الإيراني في سورية. أما أدوات تنفيذ هذه السياسة فلن تتأثر بالغزو الروسي لأوكرانيا في ظل وجود حوالي /900/ جندي أمريكي في سورية بحسب التقرير الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2022. وستستمر الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل الاستقرار في شمال شرق سورية، ودعم هذا التمويل من خلال استثمار موارد النفط والزراعة لهذه المنطقة.

أما فيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية (وبصورة خاصة ما يسمى قانون قيصر)، فستبقى أداة رئيسة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقترن بعقوبات واسعة النطاق ضد روسيا، والتي من الممكن أن تتضاعف آثارها فيما يتعلق بالتطبيع وإعادة الإعمار في سورية.

– المخاوف الإنسانية المتزايدة: أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في زيادة حدة المخاوف الإنسانية نتيجة نقص التمويل الدولي الذي ترافق مع اندلاع الأزمة الأوكرانية، والذي سوف يؤثر ويقلص المساعدات الإنسانية الموجهة إلى سورية. ونقص التمويل الدولي يمكن أن يصبح مشكلة بالنظر إلى الاستجابة الدولية لأزمة أوكرانيا. وقرار مجلس الأمن رقم /2585/ في تموز 2021، الذي ينص على تقديم المساعدات الدولية إلى مناطق في سورية خارج سيطرة الحكومة السورية عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، هو أولوية أمريكية في سورية، إلا أن هذه الأولوية يمكن أن تتعرض للخطر بالاعتماد على موقف روسيا من القرار واحتمال تصويتها ضده (الفيتو). كذلك هنالك مخاوف من احتمالية ظهور داعش من جديد، وبالتالي ستتولى الولايات المتحدة الأمريكية المراقبة عن كثب لأية عودة لداعش إلى مسرح الأحداث في سورية، وبصورة خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة التي سيزداد صداها في شمال شرق سورية، وبصورة خاصة إذا تراجعت قدرات روسيا في محاربة داعش نتيجة انشغالها بحربها في أوكرانيا، مما يؤدي إلى زيادة قدرة تنظيم داعش في منطقة تدمر (البادية السورية وهي المنطقة الصحراوية الوسطى من سورية)، وبالتالي زيادة قدرة تنظيم داعش على القيام بهجمات على مراكز ومخيمات اللجوء في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد شمال شرق سورية. أما إعادة تجميع داعش بشكل كبير في سورية فسيدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع استراتيجية جديدة للتعامل معها، وبالتالي ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ أو زيادة قدرتها في ضرب التنظيمات المتطرفة كداعش والقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية، وهذا الموقف سيصبح أشد تعقيداً في حال تعطلت قنوات منع الاشتباك الجوي مع روسيا. [11]

[11]- Duncan Allan, ,2022 ,Ukraine forum, The Minsk Conundrum: Western Policy And Russia's in Ustrain .

المطلب الثاني:

مواقف الأطراف الفاعلة على الأرض السورية نتيجة الأزمة الأوكرانية

أولاً: الموقف التركي:

لم تتأثر مصالح واستراتيجيات وأهداف تركيا الرئيسة في سورية نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا، فالانخراط العسكري التركي، وكذلك المشاركة في اتفاق وقف إطلاق النار، وإدارة الشؤون في شمال سورية، يخدم الأهداف والاستراتيجيات التركية عبر ثلاثة مستويات:

- منع قيام منطقة حكم ذاتي للأكراد بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG).
- منع أي تدفق جديد للّاجئين السوريين إلى تركيا.
- إعادة اللاجئين السوريين الذين يعيشون حالياً في تركيا إلى وطنهم سورية.

وتشارك أحزاب المعارضة التركية هذه الأهداف مع الحكومة التركية، الأمر الذي يعني أن أي تغيير في الحكومة التركية بنتيجة انتخابات برلمانية أو رئاسية لن يترتب عليه أي تغيير في الأهداف، وإنما قد تتغير بعض الأساليب أو الترتيبات فقط، ونذكر هنا على سبيل المثال، إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية وتقديمها على الوسائل العسكرية، وتفضيل البعض إعادة الاتصال مع الرئيس بشار الأسد. وعموماً، قامت تركيا في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا بتحويط اقتصادها وأمنها حتى لا تتأثر مصالحها بهذا الغزو، وتجهد تركيا في سياستها بعدم معاداة روسيا، لكنها تواصل في الوقت ذاته تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا. والضغط الممارس على تركيا لموائمة توجهاتها ومواقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فيما يتعلق بالعقوبات الغربية على روسيا سيستمر، ومن المرجح أن يؤدي إلى دفع تركيا لإغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية في حال طال أمد الحرب، الأمر الذي يعكس ازدياد احتمالية المواجهة بين تركيا وروسيا، وبالتالي تعريض اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين الطرفين في آذار عام 2020 في شمال سورية للخطر. [12]

يمكن أن يعرض الوضع الهش أصلاً في إدلب القوات التركية للخطر بصورة مباشرة (يوجد حوالي 3000 من القوات التركية، إضافةً إلى قوات الجندرمة التركية، وفق إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2022)، وهذا يمثل تحدياً خاصاً في هذا السياق. أما الأولوية المباشرة لتركيا؛ فتتمثل في تجنب انهيار ترتيبات وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق تعمل تركيا على الضغط لمنع هجوم القوات السورية النظامية على محافظة إدلب، لأن مثل هذا الهجوم سيؤدي إلى موجة أخرى من النزوح والهجرة إلى تركيا. أما من الناحية الاقتصادية؛ فلا بد من القول أنّ للحرب الروسية الأوكرانية تأثيراتها المباشرة على تركيا، إذ تعد روسيا واحدة من أهم شركاء تركيا التجاريين،

[12] - Vincent L. Morelli; Ukraine: Current Issues and U.S. Policy, Congressional Research Service, RL33460, August 3, 2022.www.crs.gov

ناهيك عن أنها أهم موردي الغاز لتركيا. كذلك تتوقع تركيا تراجعاً حاداً في إيراداتها السياحية ونقصاً كبيراً في إمدادات الحبوب من روسيا وأوكرانيا. وحتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا عانت تركيا من أزمة اقتصادية عميقة جعلت من الصعب تبرير التكاليف الاقتصادية لسياستها في سورية، علاوة على ذلك فإن النتائج الإنسانية للحرب في أوكرانية ستُضاف إلى العبء الاقتصادي الذي تتحمله تركيا في شمال غرب سورية، ومن هنا فإن استمرار تدفق المساعدات الدولية يمثل أولوية ملحة بالنسبة إلى تركيا، أكثر من أي وقت مضى.

ثانياً: الموقف الإيراني:

منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا بدأت إيران، الشريك الأقرب إلى روسيا في دعم حكومة الرئيس بشار الأسد، في تكييف سياستها في سورية، ورأت في الأزمة الأوكرانية فرصة لزيادة حضورها ونفوذها في سورية على حساب النفوذ الروسي. إذ ظهر مع بداية الأزمة الأوكرانية اتجاه متزايد بين الإيرانيين والقوى الداعمة لإيران بتوسيع نشاطها في شمال شرق سورية (إذ يقدر عدد القوات الإيرانية بحوالي 1500 عنصر بحسب إحصاءات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2022)، ولتحقيق هذا الهدف عملت إيران على زيادة حضورها ونفوذها في الحسكة، إذ أن الحضور المهيمن أو المسيطر لروسيا قبل الأزمة الأوكرانية حال دون تحقيق هذا الهدف، وحجّم إلى حد كبير من التحرك الإيراني فيها. وحري عن القول أن ازدياد التغلغل الإيراني في الحسكة، والاقتراب من المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية (قسد) المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، يقرب إيران خطوة إضافية من هدفها الطويل الأمد، والمتمثل في الضغط على واشنطن كي تنسحب من سورية. وفي نفس الوقت؛ ثمة العديد من التقارير التي تذكر بأن إيران قامت بتزويد وكلائها من العشائر العربية في محافظة الحسكة وفي أجزاء مختلفة من سورية، بأسلحة نوعية، بما فيها المدافع الرشاشة المضادة للدروع. أما التبريرات التي قدمتها إيران في هذا الاتجاه، فهي حاجة هذه القوى لمحاربة أنشطة داعش المتجددة في المنطقة. وكما هو الحال في الحسكة؛ فإن قرار إيران بتوسيع نطاق نفوذها في مناطق واسعة في محافظتي حمص ودير الزور، أو ربما إمكانية الحلول محل روسيا في أكبر عدد من المناطق السورية. ولتحقيق هذا الهدف بدأت إيران منذ بداية نيسان 2022 بتعزيز تواجد قواتها إلى جانب قوات حزب الله اللبنانية والجيش العربي السوري، كما بدأت بتدعيم حضورها العسكري المسلح في شرقي حمص بعد انسحاب القوات الروسية منها، وقد تزامنت هذه الديناميات على الأرض مع اتساع نشاط إيران السياسي والدبلوماسي المتجدد في سورية. [13*] وفي السنوات الأخيرة أصبحت إيران ترى في روسيا منافساً لها في سورية، وبخاصة من الناحية

* - نذكر هنا زيارة مستشار الأمن الخاص للرئيس بشار الأسد (علي مملوك) إلى إيران للقاء كبار المسؤولين، كما زار وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان سورية في آذار 2022 بهدف طمأنة الرئيس بشار الأسد بشأن استمرار الدعم الإيراني. وكان لهذه الزيارات دورها الهام في توسيع دور إيران الاقتصادي في سورية.

الاقتصادية. وتأمل إيران أن تتمكن روسيا من مواجهة وتجاوز التحديات المفروضة عليها، والمتمثلة بالعقوبات الغربية من جهة، وإمكانية رفع العقوبات المفروضة على إيران، مع العودة الناجحة للاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015، والتي يمكن أن تمنح إيران مساحة أكبر للمناورة في اقتصاد ما بعد الحرب في سورية.

المطلب الثالث:

الديناميات الجيوسياسية

يمكن أن يؤدي طول أمد الصراع المسلح الدائر في أوكرانيا واتساع نطاق الحرب فيها، إلى مواجهة أكبر بين حلف شمال الأطلسي وروسيا. ومن المحتمل أيضاً أن يكون لذلك آثاره المباشرة على ديناميات الصراع الدائر في سورية (والمجمد عسكرياً)، فهو لن يجعل التعاون المتعدد الأطراف في إدارة الصراع وحل النزاع والقضايا الإنسانية أكثر صعوبة أو حتى مستحيلاً فحسب، بل من المرجح أيضاً أن يؤثر على الوضع الراهن المتقلب في سورية، ويؤدي إلى خلق مجموعة من الآثار المزعزعة للاستقرار.

<u>أولاً:</u> عمليات إعادة الانتشار أو إعادة التموضع في سورية:

فيما يتعلق بموقف روسيا ومقاربتها في سورية، يبدو أنّ هنالك ثلاثة سيناريوهات يمكن التكهن بها، وهي:

1- يمكن أن تضطر روسيا إلى تقليص أو تحجيم حضورها العسكري في سورية، وكذلك تقليص إنفاقها واهتمامها فيها، وفي هذا السياق لا تبدو روسيا معترضة على تمدد النفوذ الإيراني في سورية أو زيادة نفوذها فيها، سواء فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والعسكرية أو في مجال النشاط الاقتصادي، طالما بقيت المصالح الاستراتيجية لروسيا في سورية محفوظة، وطالما استمرت هيمنتها على مينائي طرطوس واللاذقية على البحر الأبيض المتوسط، لا بل يمكن أن تصبح رغبة إيران في طرد الولايات المتحدة من سورية أكثر قبولاً لدى روسيا، ومثل هذا التطور يمكن أن يحسب لصالح إيران وتحقيقاً لأهدافها في سورية.

2- في حال اضطرت روسيا لنقل قواتها الجوية من سورية لدعم وتعزيز مركزها في أوكرانيا، فقد يكون لذلك آثار سلبية على جهودها وجهود الجيش السوري في احتواء ومحاصرة تنظيم داعش في البادية السورية، فضلاً عن المناطق الأخرى التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية، والتي يمكن أن تشهد تهديداً حقيقياً في المستقبل، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر فعالية استخدام القوات الجوية الروسية وبخاصة المروحيات الهجومية، لمنع عودة داعش إلى هذه المناطق، وعلى أية حال، هنالك قلق متزايد من أن عودة داعش إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية قد تشكل تهديداً خطيراً في المستقبل. وهذه المشكلة يمكن أن تتفاقم في حال تم نشر

جنود سوريين أو ميليشيات موالية لسورية في أوكرانيا بأعداد كبيرة، ومثل هذا الإجراء سيؤدي إلى إضعاف القوة الضاربة للقوات المسلحة السورية. [14]

3- على عكس ما يُتصور من سعي روسيا إلى الحفاظ على الوضع الراهن في سورية، على الأقل في الوقت الراهن؛ قد تغيّر روسيا سياستها في سورية بصورة جذرية، وتعمل على زرع الفوضى في سورية. ولكن هذا يمكن أن يحدث فقط في حال إجبار دول حلف شمال الأطلسي وتركيا لروسيا على تقديم تنازلات في أوكرانيا، أو لربما لصرف الانتباه عن أوكرانيا. لكن هذا السيناريو يمكن أن يحدث عندما تقوم روسيا بتعقيد أو منع عمليات مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، كما يمكن لروسيا أيضاً أن تنخرط في مواجهات جوية خطرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في سورية، أو حتى اتخاذ إجراءات عدائية ضد السفن التابعة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويمكن لروسيا أن تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد تجديد القرار رقم /2585/ الذي يقضي بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، واستخدام حق النقض هذا قد يؤدي إلى خلق أزمة إنسانية حادة في شمال غرب سورية، وبالتالي إشعال موجة جديدة من الهجرة القسرية إلى تركيا، وبالتالي تفاقم أزمة اللاجئين الأوكرانيين. وبالتالي يمكن لروسيا أن تجعل تركيا وأوروبا تشعران بوطأة وتأثير كِلَي الصراعين على نطاق أوسع بكثير من ذلك الذي شهدناه في محاولاتها السابقة المبكرة لاستغلال اللاجئين كأداة للضغط على الأوربيين.

ثانياً: الآثار المحتملة الناتجة عن توسع النفوذ الإيراني:

إن اغتنام إيران الفرصة لزيادة وتوسيع نفوذها وتأثيرها في شرق سورية، جعل قواتها أقرب إلى مواقع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أكثر من أي وقت مضى، وحاولت إيران الضغط على واشنطن في شرق سورية، من خلال التسلل إلى عشائر دير الزور العربية وتحريضها ضد القوات الكردية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وثمة تقارير كثيرة سجلت استهداف المواقع الأمريكية، والتي يُعتقد أن منفذيها مدعومين إيرانياً. وفي هذا السياق؛ يبدو أن هنالك احتمالية متزايدة لاندلاع صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في سورية، لكن نجاح اتفاقيات فيينا لإحياء الاتفاق النووي الإيراني قد تؤدي إلى إنهاء إيران لنشاطاتها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في سورية، على الأقل على المدى القصير. لكن وفي ظل هذه الظروف، يعتقد الإيرانيون أنهم أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق هدفهم الاستراتيجي المتمثل في طرد الولايات المتحدة الأمريكية من سورية والعراق.

[14] - وفقاً للمخابرات الأوكرانية، فقد تم تسجيل ما يزيد عن 40 ألف مقاتل مرتزق سوري في أوكرانيا في منتصف آذار عام 2022، ومن ضمنهم جنود من القوات المسلحة السورية النظامية. في المقابل تذكر تقارير صحفية روسية أنه حتى نهاية شهر آذار عام 2022 لم يسجل سوى بضع مئات من المقاتلين السوريين في روسيا بغرض التدريب، ولم يتم نشر أي قوات سورية في أوكرانيا.

كذلك يمكن لإيران أيضاً الاستفادة من تراجع النفوذ الروسي والحلول محله، ومن ثم زيادة حضورها ونفوذها في جنوب سورية بالقرب من الحدود مع إسرائيل، والواقع أنّ تزايد الحضور الإيراني في جنوب سورية وتزايد أنشطتها في هذه المنطقة زاد من قلق إسرائيل وألهب مخاوفها، لأنه يعتمد، وقبل كل شيء، على فك الاشتباك العسكري مع روسيا في سورية.

لقد اتخذت إسرائيل موقفاً حذراً بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا، إذ أعلنت روسيا أن قنوات الاتصال العسكرية مع الإسرائيليين فيما يتعلق بسورية، ستبقى مفتوحة. وتواصل إسرائيل مهاجمة أهداف مرتبطة بإيران وحلفائها في سورية.

ومع ذلك فإن حرباً طويلة الأمد في أوكرانيا، أو اتساع نطاقها خارج أوكرانيا، سيجعل موازنة إسرائيل لتصرفاتها تجاه روسيا أكثر صعوبة. وعلى أية حال؛ فإن حدوث تصعيد عسكري بين إيران وإسرائيل في سورية يبقى قائماً، ويزداد خطره في حال قيام إيران بتكثيف وجودها وحضورها ونقل الأسلحة إلى حلفائها. أما في حال فشل المحادثات النووية الإيرانية، فلا يُستبعد تصاعد التوتر وربما نشوب حرب إقليمية بشأن برنامجها النووي.

<u>ثالثاً</u>: التأثيرات المحتملة على تغير الحسابات في تركيا:

تتوجس تركيا من أن حرباً طويلة الأمد في أوكرانيا قد تزيد من احتمالية المواجهة المتصاعدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سورية. ولكنها ممكن أن تخدم أهداف تركيا لسببين أساسيين:

1- أنها قد تؤدي إلى إضعاف الموقف العسكري لروسيا في سورية، الأمر الذي يؤدي إلى فتح المجال لفرص دبلوماسية جديدة. فإغلاق تركيا لمضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية –وفقاً لاتفاقية مونترو لعام 1936– قد يؤثر سلباً على الوجود العسكري الروسي في سورية في حال طال أمد الحرب في أوكرانيا.

2- أن استمرار أو تصاعد الحرب في أوكرانيا أو في محيطها، سيضعف أي تفاهم يمكن أن يحصل بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول مستقبل سورية. وتبدو أهمية هذا المنحنى في تهدئة المخاوف التركية بشأن الاعتراف بالحقوق الكردية أو الحكم الذاتي للكرد في سورية، علاوة على ذلك يرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن هنالك اهتماماً متزايداً من قبل رؤساء الدول الغربية بتركيا، وهذا دليل على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لبلاده. ويبدو أن موقع تركيا الجغرافي، وأهميتها فيما يتعلق باتفاقية "مونترو"، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، وأخيراً وليس آخراً، علاقتها الوثيقة مع أوكرانيا وروسيا، كلها عوامل تساعد على تخفيف احتكاكاتها مع حلفائها الغربيين.

وبالنسبة لتركيا؛ فإن الحرب في أوكرانيا تخدم أهدافها في إصلاح علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية، إذ أسهمت في تسهيل الحوار الأمني بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن غير المرجح أن يؤدي هذا الحوار إلى التقارب فيما يتعلق بقضية وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة التعاون فيما يتعلق بالوضع الإنساني في شمال سورية، والجهود المشتركة للإبقاء على المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وفي نفس الوقت ذكرت وسائل إعلام موالية للحكومة التركية أن تركيا ترى في الغزو الروسي لأوكرانيا فرصة لإصلاح العلاقات مع حكومة دمشق. ووفقاً لهذه التقارير؛ فإن مطالب تركيا بشأن سورية تتركز في: [15]

*– الحفاظ على نظام موحد في سورية.
*– الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.
*– ضمان سلامة العائدين السوريين.

وهذه المطالب تم إبلاغها للرئيس السوري في آذار عام 2022 في أثناء زيارته للإمارات العربية المتحدة، ولو كانت هذه المطالب صحيحة فهذا يشير إلى التواصل الدبلوماسي للدول العربية مع الرئيس "بشار الأسد". وعودة سورية إلى جامعة الدول العربية قد تدفع تركيا إلى إعادة تطبيع العلاقات مع دمشق، بطريقة تحفظ ماء وجه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، الذي يبحث يائساً عن طريقة لإصلاح مشاكل بلاده الاقتصادية، وهذا يتماشى مع جهود تركيا لإصلاح علاقاتها مع دول المنطقة الأخرى، بما في ذلك مصر والإمارات العربية المتحدة، ومؤخراً إسرائيل وأرمينيا، وهذا يعني أن تركيا ستنضم إلى التطبيع الإقليمي وبناء التحالفات، من بين أشياء أخرى كالانخراط في المشاركة في التقارب بين الدول العربية وسورية، وكذلك بين الدول العربية واسرائيل وبين دول الخليج العربي، وهذه الجهود كانت مدفوعة بتصورات مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جديرة بالثقة، وتبتعد عن المنطقة، وهي تهدف إلى احتواء إيران.

[15] - أسامة فاروق مخيمر، " تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السابع عشر – كانون الثاني، ص: 25.

الاستنتاجات والتوصيات:

مما لا شك فيه أن الحرب في أوكرانيا تركت آثارها المباشرة على الأوضاع في سورية، بالنظر إلى تفاقم الصعوبات الإنسانية الصعبة أصلاً. وقد حاول اللاعبون الخارجيون المعنيون في سورية عزل تعاونهم بشأن سورية عما يجري في أوكرانيا، وعلى وجه الخصوص تم مواصلة فض الاشتباكات العسكرية والالتزام إلى حدّ كبير بترتيبات وقف إطلاق النار، وفي الوقت نفسه بدأ توازن القوى على الأرض بالتغيير، حيث قامت إيران وحلفائها بملء الفراغ الذي خلفته عمليات إعادة الانتشار الروسية، وقد أدى ذلك إلى مخاوف جدية لدى إسرائيل التي استمرت بضرب أهداف مرتبطة بإيران في سورية.

فكلما طال أمد الحرب الأوكرانية أو اتسع نطاقها إلى خارج الأراضي الأوكرانية، كلما ازدادت احتمالية أن تتطور إلى مواجهة مفتوحة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، وكلما زاد النظر إلى سورية على اعتبارها ساحة حرب أخرى للصراع الروسي الغربي. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إطلاق ديناميات يمكن أن تهدد الأوضاع الراهنة والهشة أصلاً بالنظر إلى السنوات القليلة الماضية. وهذا يتوقف وإلى حدّ كبير على ما إذا كانت روسيا ستغير انخراطها في سورية من عامل استقرار ومؤيد للدولة السورية إلى عامل هدّام يهدف إلى إرباك الموقف الأمريكي فيها. وفي حال حدوث هذا التغيير فإن التوترات الدولية في أوكرانيا يمكن أن تترك صداها على المحادثات الدولية التي تهدف إلى حل الصراع في سورية، مثل محادثات جنيف واللجنة الدستورية السورية، الأمر الذي يجعلها أقل فاعلية، ومن المحتمل أيضاً أن تؤثر سلباً على التعاون الدولي فيما يتعلق بإدارة الصراع، فقد تستخدم روسيا حق النقض (الفيتو) ضد تجديد قرار مجلس الأمن رقم /2585/ بشأن استمرار المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية، بالإضافة إلى ذلك قد تكون روسيا أكثر تردداً في السماح بتوجيه ضربات ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الخاضعة لسيطرتها الجوية، في حال ترافق ذلك مع قيام روسيا بتخفيض أو تقليص أصولها الجوية ونشر المزيد من القوات السورية في أوكرانيا، ومن شأن ذلك أن يقلل وبشكل كبير من القدرة على محاربة داعش المتصاعدة.

أما فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوربي؛ فالوضع لا يسمح لها بتشكيل ديناميات جيوسياسية هامة ومؤثرة في سورية، ومع ذلك فقد أظهرت الدول الأوربية قدرة على التصرف بشكل حاسم وموحد فيما يتعلق بأوكرانيا، إذ عليهم أن لا يهملوا الصراعات العنفيَّة في جوارهم المباشر، وعليهم فضلاً عن ذلك التغلب على إرهاقهم عندما يتعلق الأمر بسورية، ويهتموا بثلاث أولويات أساسية على وجه الخصوص:

*- **عزل الحرب في أوكرانيا:** على الأوربيين محاولة عزل الحرب في أوكرانيا عما يجري في سورية (والصراعات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بدلاً من التفكير في تحويل سورية إلى ميدان أو ساحة معركة لتصفية الحسابات مع روسيا. وعلى رأي بعض النقاد؛ فهذا المسار لن يؤدي إلا إلى إشعال العنف وإراقة المزيد من الدماء، إضافةً إلى ذلك سيكون له آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة بأكملها، ويزيد من تقليص احتمالات قيام نظام ديمقراطي أكثر شمولاً وتشاركية وليبرالية في سورية، ويجب على الأوربيين الحفاظ على خطوط التعاون الحالية والقائمة مع روسيا (على سبيل المثل المجموعة الدولية لدعم سورية"ISSG" في جنيف بدلاً من إغلاقها)، ويجب عليهم الامتناع بوضوح عن تشجيع هجمات الارهابيين ضد القواعد الروسية.

*- **محاربة تنظيم داعش:** وذلك من خلال التحالف الدولي لهزيمة داعش، ومن خلال المشاركة الملموسة على الأرض، يجب على الدول في الاتحاد الأوربي وكذلك المملكة المتحدة البريطانية مضاعفة جهودها لمنع عودة داعش، من خلال تقليص التهديد المستقبلي لتنظيم داعش وتخفيف العبء الواقع على الحكومة والجيش العربي السوري في محاربة الإرهاب. وينبغي لهذه الجهود أيضاً أن تشمل توسيع أنشطة التعليم والتوعية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية.

*- **المساهمة في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية:** يجب على الاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء وشركائه مثل المملكة البريطانية والسويد والنرويج، أن يسهموا في تخفيف حدة الصراعات المحلية والإقليمية، من خلال دعم المسار التفاوضي فيما بين الأطراف المتصارعة، بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية والمنظمات الكردية السورية وبخاصة قوات سورية الديمقراطية مع الحكومة السورية في دمشق.

المراجع:

*** الكتب باللغة العربية:**

1- زبيغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية، وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، دمشق: (مركز الدراسات العسكرية)، ط 2.

2- بفغيني بريماكوف، العالم دون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة عبد الله حسن، (سورية: دار الفكر) ط1، 2010.

* المجلات باللغة العربية

1- عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا: بؤرة الصراع"، سياسات عربية، العدد ،9 الدوحة: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، تموز 2014.

2- 1أسامة أبو رشيد، " الولايات المتحدة الأمريكية وجدل تسليح أوكرانيا"، تحليل سياسات، الدوحة: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2015.

*المواقع الالكترونية

1- أبو جابر إبراهيم، "الثورة الأوكرانية ولعبة الإرادات بين الدول العظمى"، العربية نت، على الرابط: http://goo.gl/We3Wxl

2- أبوزيد أحمد محمد، "الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة، في فهم الواقع الدولي"، على الرابط: http://bit.ly/1D6Fpm

الكتب باللغة الأجنبية

1- Kuchins Andrew C, Alternative futures for Russia to 2017, Washington D.C: (Center for strategic and international studies, The CSIS press), 2007.
2- - Maj Brian, P.Fleming, The hybrid threat concept :contemporary war, military planning and the advent of unrestricted operational art. United states : (Army commanded general stuff college), 2011.

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

1- Blank Stephen, " Russia, Hybrid War and the evolution of Europe", Second Line of Defense, 14/02/2022, At http://www.sldinfo.com/russia-hybrid-war-and-the-evolution-of-europe